فلسفه العمل التطوعي والمسئولية الاجتماعية في المؤسسات التربوية

إعـداد

أ.د / سهير محمد حوالة

أستاذ أصول التربيـة

وعميد معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

فلسفه العمل التطوعي والمسئولية الاجتماعية في المؤسسات التربوية

أ.د/ سهير محمد حوالة

مقدمة:

إن العمل التطوعي من أرقى صور العطاء الإنساني؛ حيث يعد ضمير أي مجتمع. وبالرغم من أن منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية أنشأها متطوعون، ويديرها متطوعون، ويقوم بالخدمة فيها ملايين من المتطوعين لدعم أنشطتها، ولتحقيق أهدافها، إلا أن موضوع التطوع لم ينل الاهتمام الكافي حتى الآن.

إن جميع الديانات السماوية أكدت على العمل التطوعي؛ فالتطوع ظاهرة اجتماعية أصيلة تحقق الترابط والتآلف والتآخي بين أفراد المجتمع. فالعمل التطوعي ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل شعوب البشرية، فقد حث الدين الإسلامي على ذلك للوصول بمجتمع "كالجسد الواحد"، كما وصفه الرسول (صلى الله عليه وسلم). ويكفينا دعوة الله تعالى في قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ (المائدة:٢)، وقوله: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾ (البقرة: ١٨٤).

ويقاس تقدم الأمم وازدهارها– في عصرنا الحالي – بحجم العمل التطوعي، وكيفية الانخراط فيه؛ فكلما ازداد تقدم الأمة ورقيها كلما ازداد انخراط مواطنيها في أعمال التطوع الخيري. ويعد الانخراط في العمل التطوعي مطلبًا من متطلبات الحياة المعاصرة، التي أتت بالتنمية والتطور السريع في كافة المجالات.

إن تعقد الحياة الاجتماعية_ وتطور ظروف المعشية، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والتقنية المتسارعة، فضلا عن تزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية نوعاً وكماً_ أصبح يشكل تحدياً كبيرًا أمام الحكومات، وقد تقف أحياناً عاجزة عن مجاراتها. مما يستدعي تضافر كافة جهود المجتمع الرسمية والشعبية لمواجهة هذا الواقع، وللتعامل مع هذه الأوضاع. ومن هنا يأتي دور العمل التطوعي الفاعل والمساند للجهود الرسمية والحكومية.

لذلك أصبح العمل التطوعى ضرورة من ضرورات الحياة، خاصة في ظل وجود الأزمات والمحن التي تصيب البشرية نتيجة الحروب أو الكوارث. وأصبح ضرورة حياتية حتى في وقت السلم؛ حيث أضحى السلام رسالة اجتماعية هدفها تحقيق المشاركة فى البناء والتنمية وتقوية دعائم المجتمع. من هنا صارت الأمم والشعوب: أفرادا وجماعات يتسابقون إلى الأعمال التطوعية جنبا إلى جنب مع جهود الدولة.

ماهية العمل التطوعي:

باستقراء الأدبيات حول ما ورد من تعريفات للعمل التطوعى، يتضح أن للمصطلح تعريفات متعددة وأبعاد متنوعة_ وإن اختلفت فى الشكل _ فهي تتفق فى الجوهر؛ حيث ركز بعضها على المعنى اللغوي وعلى الهدف من العمل التطوعى، بينما ركز آخرون على أنواع العمل التطوعى، أو على العائد الاجتماعي، أوعلى مؤسسات العمل التطوعى، أو على المتطوع ومهاراته، وقد أعدّ البعضُ العمل التطوعى نوعا من أنواع الممارسات الديمقراطية.

يتكون العمل التطوعى من كلمتين العمل والتطوع: الأولى تشير، فى أصل الكلمة، إلى المهنة والفعل. ويعني العمل المجهود الذى يقوم به الفرد، سواء أكان ذهنيا أو بدنيا. أما التطوع (تَفعّل) من الطاعة، وتَطَوَّعَ كذا: تَحَمَّلَه طَوْعًا، وتَكَلَّفَ استطاعته، وتطوع له: تكلّف استطاعته حتى يستطيعَه، وفي القرآن: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾ (البقرة: ١٨٤) والتَّطَوُّعُ: بمعناه اللغوى يعنى ما تَبَرَّعَ به الإنسان من ذات نفسه، مما لا يلزمه وغير مفروض عليه. ويمكن التميز بين شكلين من أشكال التطوع : السلوك التطوعي، والفعل التطوعي؛ حيث يشير السلوك التطوعي إلى مجموعة التصرفات والأعمال والسلوك التي يمارسها الفرد، وتنطبق عليها شروط العمل التطوعي (من تلقاء الفرد وبرغبته وإرادته)، ولكنها تأتي استجابة لظرف طارئ، ويقوم بها الفرد لغايات إنسانية وأخلاقية أو اجتماعية أو دينية محددة ، ولا يتوقع منها أي مردود مادي، وهذا ما يسمى بالعمل الفردي التطوعي. أما الفعل التطوعي فهو الفعل الذي يأتي نتيجة تدبر وتفكر، وهو أكثر تقدماً وتنظيماً، وأوسع تأثيراً، ويسهم في تطوير المجتمع، كما يسهم في جمع الجهود والطاقات الاجتماعية المعبّرة. ومن أمثلة ذلك: الجمعيات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني...إلخ. وهذا ما يسمى بالعمل المؤسسي التطوعي.

لذلك فالعمل التطوعى هو أي عمل يقوم به شخص ما أو منظمة ما دون تلقى أي أجر أو أي مقابل (خاطر،١٩٩٧). ويعد التطوع جهدا اختياريا يقوم به أفراد المجتمع دون توقع الحصول على مردود مادي، وإنما تحفزهم إليه دوافع شخصية، أو دينية أو إنسانية. وهو من الأمور المهمة التي تسعى كافة المجتمعات إلى الاهتمام بها، ووضع الآليات التي تمكن من الاستفادة القصوى للمتطوعين. وقد يكون التطوع بالمال أو بالعمل وبالجهد أو بالوقت أو بالفكر أوحتى بالرأي وبالخبرة.

لا يعني الحديث عن التطوع – بالضرورة – انتظار أزمة ما، أو كارثة، أو معاناة من الفقر والعجز، حتى يتم معالجتها، بل إن التطوع هو تربية للنفس البشرية حتى تكون مساعدة ومثوبة، وتصبح اليد العليا.

ويعرف معجم علم الاجتماع (العمل التطوعي) بأنه الطرق النظامية التى تستعمل فى تقديم العون والمساعدة للمحتاجين، الذين لا يستطيعون بأنفسهم التغلب على المشكلات الحياتية التى تواجههم. ويشير قاموس الخدمة الاجتماعية إلى أن التطوع هو توظيف واستغلال الأفراد غير مدفوعي الأجر فى تقديم خدمات إنسانية خارج إطار المؤسسة الحكومية (السكري، ٢٠٠٠) .

والتطوع اصطلاحا يتضمن جهوداً إنسانية تبذل من أفراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية، ويقوم بصفة أساسية على الرغبة والدافع . ولا يهدف المتطوع تحقيق مقابل مادي أو ربح خاص، بل يهدف إلى اكتساب شعور بالانتماء إلى المجتمع، وتحمل بعض المسؤوليات التي تسهم في تلبية احتياجات اجتماعية ملحة، أوخدمة قضية من القضايا التي يعاني منها المجتمع. وهو أيضاً نوع من الاختيار الحر للعمل. (صادق، ٢٠٠٠)، (حسانين،١٩٩٢). أي أن التطوع قرار ذاتي يتخذه الفرد بنفسه لتقديم طاقته؛ لتحقيق هدف معين، أو أهداف مجتمعية محددة، مما يساعد في تنمية هذا المجتمع.

ويعرفه – بالتركيز على أهدافه– بأنه "نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد بشكل فردي أو جماعي، من خلال إحدى الجمعيات أو المؤسسات، دون انتظار عائد؛ وذلك بهدف إشباع حاجة أو حل مشكلة اجتماعية ما، والمساهمة في مسيرة التنمية المجتمعية المستدامة". ويعرف مكتب الإحصاء المركزي في المملكة المتحدة مفهوم التطوع على أنه: أي نشاط يقوم به الفرد، يستغرق مدة من الزمن، وغير مدفوع

الأجر، لتحقيق منفعة معينة للآخرين (فردية أم جماعية) تعود منفعتها عليهم، وعلى البيئة المحيطة بهم (أبو النصر، ٢٠٠٧).

كما جاء تعريف منظمة الأمم المتحدة للمتطوع، بأنه الشخص الذي يقدم خدماته طواعية، وقد يكون في مقتبل العمر أو في سن التقاعد، ولكنه بكل حال يوظف طاقاته وخبراته، ووقته، بهدف تحقيق الأهداف والمهام التي يؤمن بها، (أبو النصر، ٢٠٠٧).

كما يتناول آخرون العمل التطوعي من خلال الكِياناتِ المنظمة (غير الحكومية) وتسمى جمعيات خيرية، أو منظمات مدنية غير ربحية، والتي تمثلُ في مجموعِها ما يطلق عليه المجتمع المدني أو الأهلي، وقد شرعت لها قوانين وأنظمة تنظِّمُ عملَها و تحدد عَلاقتَها بالدَّولةِ، وبالكِياناتِ الأخرى في المجتمع. أي أن الحكومات قد اتجهت إلى الجمعيات التطوعية؛ لكي تقوم بدور مقدم الخدمات، وتتسم تلك المنظمات غير الحكومية بأربع سمات: التطوعية، والاستقلال، وعدم البحث عن تحقيق ربح، ولا تسعى إلى الخدمة الشخصية لأعضائها (يسين، ١٩٩٧).

وعرف البعض التطوع بأنه الجهد الذي يبذله أي إنسان بلا مقابل لمجتمعه بدافع منه ورغبة واختيار؛ بغرض أداء واجب اجتماعي، وبدون توقع جزاء مالي. ويشارك المتطوع بطريقة اختيارية في إبداء الرأي، واتخاذ القرارات، وفي عمليات التخطيط، والتنفيذ للأعمال التطوعية، كما أنه يمارس حقه في إدارة شؤون مجتمعه ووطنه. وهنا يكون التطوع بمثابة جهود إرادية تعكس مبادرة شخصية تنطلق من مسئولية أخلاقية واجتماعية لمساعدة الآخرين ودعمهم، سواء ببذل الجهد أو الوقت، دون انتظار أهداف ربحية أو تجارية (عصر، ١٩٩٥).

وفى هذا الصدد يؤكد آخرون أن العمل التطوعى هو: تقديم العون والنفع إلى شخص أو مجموعة أشخاص، يحتاجون إليه، دون مقابل مادي أو معنوي. سواء كان ماليا أو معنويا, أو بالعمل أو بالتمويل. والمتطوع هو الشخص الذي يسخر نفسه طواعية، ودون إكراه أو ضغوط خارجية؛ لمساعدة الآخرين والمشاركة فى أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية،سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال (الكسادى وسليم،٢٠١٢).

فى ضوء مما سبق، يتضح أن العمل التطوعى هو بذلُ الجهدِ الإنساني، بصورةٍ فردية أو جماعيّةٍ، بما يعودُ بالنّفعِ على المجتمع دون تكليفٍ محدّدٍ، وأساسه

الرغبةِ الحرةِ، والدافع الذاتيّ. لذلك هو عمل اجتماعي إرادي غير ربحي، دون مقابل أو أجر مادي، يمارسه المتطوع؛ لاكتساب شعور الانتماء إلى المجتمع، وتحمّل بعض المسؤوليّات التي تسهِم في تلبية احتياجات اجتماعية أو اقتصاديّة أو ثقافية ملحّة، أو معالجة قضيةٍ من القضايا التي يعاني منها المجتمع.

ومن هنا يمكن أن نستخلص أن العمل التطوعى هو جهد نابع عن إرادة ذاتية للفرد أو الجماعة، وهو عمل غير ربحي، لا ينتظر مقدمُه أجرا معلوما، وهو نشاط إنساني خيري غير حكومي، يقوم به كيان طوعي وطني أو كيان أجنبي مانح، أو منفذ لبرامجه. مما يعنى أن العمل التطوعى يعبر عن حالة من الايثارية التى تشكل مكونا اصيلا فى بناء الانسان، وهذا النشاط ذو أغراض اجتماعية، أو تنموية، أو إغاثية، أو رعائية، أو خدمية أو علمية أو بحثية. لذلك ترجع أهمية العمل التطوعى ليس لكونه عملاً يسد ثغرة في نشاط الدولة والهيئات الاجتماعية فحسب ، بل تعزى أهميته الكبرى في تنمية الإحساس لدى المتطوع بالانتماء والولاء للمجتمع ، وتقوية الترابط الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة، والذي اهتز بعوامل التغير الاجتماعي والحضاري. فضلا عن أن التطوع يعد لوناً من ألوان المشاركة الإيجابية ليس في تقديم الخدمة فحسب، ولكن في توجيه ورسم السياسة التي تقوم عليها تلك المؤسسات الاجتماعية ومتابعة تنفيذ برامجها وتقويمها بما يعود على المجتمع ككل بالنفع العام. وكلما كثر عدد المتطوعين كلما دل ذلك على وعي المواطنين وحسن تجاوبهم مع هيئات ومنظمات المجتمع.

وتعددت الفلسفات التي يقوم عليها العمل التطوعى؛ فبعض الدول ترى أنها تحل محل الحكومة في الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية كما في الولايات المتحدة الأمريكية. والبعض يرى أن العمل التطوعي أدوات فاعلة لتقوية المجتمع المدني كما في روسيا. والبعض يرى أنها تقع بين الحكومة وبين القطاع الخاص كما في الدول النامية. ويمكن النظر إلى العمل التطوعى على أنه اتجاه إيجابي لتحقيق التنمية والرعاية واحتواء مشاركات المتطوعين – من ناحية، كما أنه بديل لتراجع الدول عن أداء بعض الخدمات– من ناحية أخرى.

أهمية العمل التطوعي:

ويمكن تلخيص أهمية العمل التطوعى فيما يلى:

١- تكميل الجهود الحكومية، وتدعيمها لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمات أو توسيعها.
٢- توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها؛ لما تتسم به المؤسسات التطوعية في إدارتها من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.
٣- تطبيق الأسلوب العلمي من خلال خبراء متطوعين، وصنع قنوات اتصال مع منظمات شبيهة بدول أخرى، دون حساسية أو التزام رسمي، والاستفادة من تجاربها الناجحة القابلة للتطبيق.
٤- جلب خبرات أو أموال من خارج البلاد من منظمات مهتمة بالمجال نفسه، بجانب المشاركة في ملتقيات أو مؤتمرات لتحقيق تبادل الخبرات، ومن ثم مزيد من الاستفادة والنجاح.
٥- التطوع ظاهرة مهمة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها، لذلك يؤخذ مؤشر للحكم على مدى تقدم الشعوب.
٦- إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع، وتدعيم التكامل بين الناس، بما يؤدى إلى التكافل والتضامن الاجتماعي، وتقوية الترابط بين أفراد المجتمع.
٧- تعد مؤسسات العمل التطوعى أقدر من المؤسسات الحكومية فى تجريب أمور جديدة أو تغيير وتحسين الأمور القائمة، بدون أن تكون هناك أي عقبات أو صعوبات؛ نظرا لصغر حجم المؤسسات المجتمعية واستقلالها.
٨- تقوية الانتماء الوطني بين الأفراد، وزيادة التماسك الوطني. وهذا دور اجتماعي مهم يقوم به العمل التطوعي. مثال التبرع بالدم كعمل تطوعى يعنى إيجاد الجو المناسب للجمهور للتبرع بدمهم؛ لمساعدة شخص لا يعرفونه، مما يعد مكونا أساسيا للمجتمع الصالح. لذلك فإنه من الأهمية للمجتمعات إتاحة الفرصة أمام المواطنين للعطاء التطوعي _ في حال رغبتهم.

وعليه فإن العمل التطوعى يسعى إلى تحقيق وظيفتين اجتماعيتين: الأولى تتمثل في مساعدة أفراد المجتمع من ذوي الحاجات على إيجاد تناسق وانسجام بين حاجاتهم الطبيعية (الجسمية والعقلية والنفسية) وبين الظروف البيئية المحيطة بهم- في محاولة للقضاء على مواطن الخلل في المجتمع. والثانية تتمثل فى المساهمة في إنتاج كل جديد ونافع، بما يجعل المجتمع قادرا على التغيير النامي والمستمر، من خلال تدعيم قدرة الأفراد على المساهمة في جهود التنمية، وإشراكهم في عمليات التنمية والاستثمار.

مجالات العمل التطوعي:

مما سبق يمكن استنتاج أن للعمل التطوعي مجالات متعددة، منها: المجال الاجتماعي، والمجال التربوي والتعليمي، والمجال الصحي، والمجال البيئي، ومجال الدفاع المدني، وغيرها من المجالات التى تحقق التنمية للفرد والمجتمع.

ا-**المجال الاجتماعي:** ويتضمن (رعاية الطفولة- رعاية المرأة – إعادة تأهيل مدمني المخدرات – رعاية الأحداث – مكافحة التدخين – رعاية المسنين – الإرشاد الأسرى – مساعدة المشردين – رعاية الأيتام – مساعدة الأسر الفقيرة).

ب- **المجال التربوي والتعليمي:** ويتضمن (محو الأمية – التعليم المستمر – برامج صعوبات التعلم – تقديم التعليم المنزلي للمتأخرين دراسياً).

ج- **المجال الصحي:** ويتضمن (الرعاية الصحية- خدمة المرضى والترفيه عنهم – تقديم الإرشاد النفسي والصحي – التمرين المنزلي – تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة.)

د- **المجال البيئي:** ويتضمن (الإرشاد البيئي- العناية بالغابات ومكافحة التصحر – العناية بالشواطئ والمنتزهات – مكافحة التلوث).

هـ- **مجال الدفاع المدني:** ويتضمن (المشاركة في أعمال الإغاثة – المساهمة مع رجال الإسعاف – المشاركة في أوقات الكوارث الطبيعية).

العلاقة بين العمل التطوعي والمسئولية الاجتماعية:

ومما سبق يتضح أن مفهومين: الخيرية، والرعاية الاجتماعية لا يمثلان المنطلقين الأساسيين للعمل التطوعى، ولكن طُرحت مفاهيم أخرى مثل التنمية والمشاركة الشعبية، والمسئولية الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعى كمصطلحات جديدة للنظر في دور الأعمال التطوعية وإمكاناتها، وتداخلت مع مفهوم العمل التطوعى، وذلك باعتبار العمل التطوعى ثروة (خميس: ٢٠٠٩). فقد ظهر مفهوم **المسئولية الاجتماعية** بعد أن أصبحت الحكومات ومواردها الاقتصادية _على مستوى العالم_ لا تستطيع تحمل نفقات تنمية المجتمعات بمفردها، مما تطلب ضرورة مشاركة المنظمات المجتمعية الأخرى في عملية التنمية. ويعد مفهوم المسئولية الاجتماعية من المفاهيم المهمة التي تطلق على المسئوليات الواجبة

على المنظمات، بجانب مسئولياتها الأساسية، وتشير إلى **المشاركة**. وتطور المفهوم من فكرة الصدقة الجارية إلى فكرة التنمية المستدامة والرقابة، ومن مفهوم العلاقات العامة إلى إستراتيجيات تتمثل في الاقتصاد والحوكمة والمجتمع والبيئة، خاصة في مجالي التعليم والصحة (شاو، ٢٠٠٥).

وينبع مفهوم المسئولية الاجتماعية من الاعتماد المتبادل بين المؤسسة وبين المجتمع. وهي مجموعة من الجهود المتواترة والمتكاملة التي تقوم بها جهة أو جهات معينة؛ بهدف الوصول إلى إعادة بناء الإنسان والوطن بناء سليما قويا يمكن الاعتماد عليه. فهي نوع من المشاركة الشاملة التي تنطلق من شعور صادق بالاستجابة لمتطلبات الواجب الاجتماعي والوطني. وهي نابعة من الإحساس بالمسئولية تجاه المجتمع، وهي مسئولية أدبية/معنوية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية (كمال، ٢٠١٠).

كما تشير المسئولية الاجتماعية إلى البرامج الاجتماعية والأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تباشرها المنظمة طواعية أو بحكم القانون للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة بالمجتمع، سواء داخل المنظمة أو خارجها والمجتمع والبيئة المحيطة للسعي نحو تحقيق نوع من التقدم الاجتماعي، والإفصاح عن ذلك النوع من المعلومات لتلك الأطراف لمساعدتهم في اتخاذ القرارات (محمود، ٢٠٠٨) وهي واجب إداري يقتضي اتخاذ المنظمات الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ككل وتحسين أوضاعه، من خلال سعيها لتحقيق أهدافها.

ويوضح آخرون أن مفهوم المسئولية الاجتماعية يركز على ارتباط الحقوق بالواجبات(فايد، ٢٠٠٩)، وأن المسئولية متبادلة ومشتركة بين أطراف المجتمع العام. وفي هذا الإطار يعرفها سامي عبد العزيز بأنها تتضمن وجود عقد اجتماعي ضمني بين المنظمات والمجتمع، يشمل الواجبات والمسئوليات التي تقع على عاتق المنظمات تجاه مجتمعهم، كما أنه يتضمن الحوكمة الرشيدة للمنظمات، ويعد نوعاً من الاستثمار الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي (عبد العزيز، ٢٠١٠). وبذلك تفترض المسئولية الاجتماعية أن تقوم الدولة بواجباتها إزاء المواطنين، كما يجب أن يقوم المواطنون بمسئولياتهم الاجتماعية أيضاً إزاء المجتمع (بسطامي، ٢٠١٠). لذلك تتمثل المسئولية الاجتماعية في اهتمام الفرد بالجماعة، والتعاون مع الزملاء والتشاور معهم، كما تتضمن القيام بالواجبات الاجتماعية على نحو

جيد. كما أنها الاستجابات النابعة من ذات الفرد والتي تدفعه إلى الحرص على جماعته واستمرارها، وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في شتى النواحي وفهمه للمشكلات والظروف التي تتعرض لها، ومواجهة أي مشكلة تعوق سير الجماعة وتقدمها.

ويشير مفهوم المشاركة الاجتماعية إلى التعاون مع الجهات المختلفة في حل المشكلات الاجتماعية سواء بالعمل أو بالمال (نصار، ٢٠٠٧). وهي الشعور بالواجب الاجتماعي والقدرة على تحمله والقيام به. كما إنها التزام أخلاقي يتمثل في احترام النفس والآخرين. وأن قيم المسئولية الاجتماعية تتمثل في احترام مشاعر وحقوق الآخرين، والتعاطف والإحساس الاجتماعي. وعليه فإن المسئولية الاجتماعية تتمثل في الالتزام باحترام القانون، والمعايير الأخلاقية، والمعايير العالمية في العمل والأداء؛ لأنها الأساس الأخلاقي الذي تستند إليه المواطنة، وهي التي تدفع المواطنين إلى تبني مفاهيم إيجابية، وإلى ممارسات سلوكية تتصف بالاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية. وتتحدد مسئوليات الأفراد والجماعات وفقا للأدوار التي يقومون بها والتي تحددها التوقعات المتبادلة المرتبطة بقيم المجتمع ومعاييره (زايد، ٢٠١٠)، (العناني، ٢٠٠٩).

وإذا كانت المشاركة سبيلا لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع، إلا أنها هدف في الوقت ذاته؛ لأن الأهداف قصيرة الأمد –من خلال برامج التنمية_ تعد خطوة نحو الهدف العام للتنمية، ألا وهو خلق ودعم الشعور بالانتماء إلى المجتمع. لذلك تعد المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الأهداف المادية والمعنوية؛ حيث يتم إشراك المواطنين في برامج ومشروعات التنمية حسب الحاجة ،وفقا لأدوار محددة. فضلا عن **أن** المشاركة الشعبية غاية في ذاتها، وأن مشاركة المواطنين في وجود قادة يوجهون هذه المشاركة. ومن خلال ذلك يتعلم الناس كيف يعملون ويتعاونون معا. وتساعد المشاركة المجتمعية فى أنها تعمل على تعرف أفراد المجتمع على الظروف الواقعية التي يعيشها المجتمع؛ مما يؤدي إلى عدم مغالاة الناس في مطالبهم من جانب، واتفاق الأغلبية على أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع ويتعين على المجتمع مواجهتها، من جانب آخر.

مداخل نظرية للمسؤولية الاجتماعية:

ومما سبق يتضح أن هناك عدة مداخل نظرية للمسئولية الاجتماعية فى ضوء الفلسفات المختلفة، سواء المتعلقة بالفرد كأساس للمجتمع، أو المتعلقة بالمجتمع، ومن هذه المداخل: المدخل التكاملى بين الفرد والمجتمع من المنظور الحقوقى (الحق مقابل الواجب). و يتضح ذلك على النحو التالى:

المسئولية الاجتماعية للفرد في تأسيس المجتمع: يرى توماس هوبز أن المسئولية الفردية التي تسعى إلى تأكيد إشباع الحاجات الفردية، استناداً إلى منطق المنفعة، يعد المدخل الحقيقي للمسئولية الاجتماعية، التي تعني أن إشباع الحاجات الفردية لن يتحقق إلا من خلال إشباع الحاجات الاجتماعية. أما جيمس مل يرى أن المعيار الوحيد للصواب والخطأ هو تحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد من البشر.

المجتمع يتولى تعيين المسئولية الاجتماعية: في الفلسفة المثالية عند هيجل عقلانية الإنسان (مسئوليته) تتأكد إذا تطابقت مع العقل الشامل (الكوني)؛ فالمجتمع والثقافة والقيم الموجودة به هي التي تحدد القواعد الحاكمة للمسئولية وغاياتها ووسائلها، والحقوق والواجبات المرتبطة بها. كما أن المسئولية الاجتماعية للفرد تتحقق إذا أدرك مدى ارتباط مسئوليته بمسئوليات الآخرين في المجتمع.

المدخل الحقوقي: تنظيمات المجتمع المدني تعمل على تطوير وعي الأفراد في مقابل توعيتهم بضرورة الوفاء بواجباتهم كاملة. فالقيام بالواجبات يشكل المدخلات، بينما الحصول على الحقوق يشكل المخرجات. وهنا الهدف الذي تتجه إليه المسئولية الاجتماعية يتمثل في تحسين أوضاع البشر، بالتركيز على احتياجاتهم ومشكلاتهم وإمكاناتهم.

وفى حال اعتبار مؤسسات المجتمع المدنى وسيط بين الفرد والدولة لسد الفراغ الذى يسمى بالعولمة والخصخصة ، وذلك بهدف إحداث توازن بين الأنا والنحن وهنا يظهر مفهوم رأس المال الاجتماعى.

العمل التطوعي والتنمية البشرية المستدامة:

بما أن محور العمل التطوعي هو تنمية الإنسان معرفيا، ومهاريا، ووجدانيا؛ ليتمكن من ممارسة دوره وبشكل فاعل في تنمية رأس المال الاجتماعي، إذا تبرز **العلاقة الوثيقة بين التطوع كممارسة وبين التنمية البشرية المستدامة ومتطلباتها الإنسانية** كمفهوم؛ حيث إن القاسم المشترك بينهما هو تنمية قدرات

الإنسان وكفاياته في سبيل الارتقاء بالواقع الاجتماعي الحالي من جانب، وعدم الإضرار بحاجات الأجيال القادمة (الاستدامة) من جانب آخر، بواسطة الأفراد أي تمكينهم من المشاركة في العملية التنموية والاستفادة من قدراتهم بأقصى طاقة ممكنة. فالإنسان في هذه الحالة غاية ووسيلة في آن واحد، وهو ما يستلزم وجودَ الإنسان الواعي القادرِ على المشاركة في عمليَّاتِ التَّنمية. فالإنسان هو الثروة الاقتصادية والاجتماعية الأولى لأيِّ مجتمع من المجتمعات، وأساس تقدُّمه، وبقدر نضجِه ووعيِه وإلمامِه بحقوقه وواجباتِه، واستعدادِه للمشاركةِ وتحمّل المسؤولية – بقدر ما تتحقق التنمية في هذا المجتمع.

وتبرُزُ أهميةُ العمل التطوعي في تنمية المجتمع من خلال مِحْورين هما:

الاستفادة من الموارد البشرية، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛ حيث يتيح العملُ التطوعيُّ الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في عمليَّاتِ البناء الاجتماعيِّ والاقتصادي اللازمة في كلِّ زمانٍ ومكان، مما ينتج عنه تنمية الإحساس بالمسئوليَّةِ لدى المشاركين، ويُشعِرُهم بقدرتِهم على العطاء وتقديمِ الخبرة والنَّصيحة في المجال الذي يتميَّزون فيه. كما أن العمل التطوُّعي يسهم في تخفيض تكاليفِ الإنتاج وزيادته. ومع تزايُدِ الطَّلبِ على السِّلَع والخدمات من قِبَلِ أفرادِ المجتمع، وصعوبة الحصولِ عليها في كثيرٍ من الأحيان، فإنَّه يُصبِحُ من الأهميَّةِ بمكانٍ الاعتمادُ على جهودِ المتطوِّعينَ؛ لتوفير جزءٍ من هذه الاحتياجاتِ.

لذا حرَصت الدُّوَلُ المتقدِّمة على ترسيخ مفهوم العمل التطوُّعي، والحثِّ عليه بين جميع الفئات والشَّرائح الاجتماعية المختلفةِ، وخلق المناخ الملائم لتشجيع كلِّ الأفراد للعطاءِ والإبداع، وتخصيص إدارة عامَّةٍ لتحديد المجالات التي يمكِنُ من خلالِها التطوُّعُ والإبداع، وخلق الحوافز المادية والمعنوية؛ لرفع نسبة المتطوعين في شتَّى المجالات.

معوقات االعمل االتطوعي:

رغم أهمية العمل التطوعي إلا أن الأدبيات رصدت بعض العقبات التى تحد من فاعلية العمل التطوعى، ومنها: معوقات شخصية ، إدارية، اجتماعية، ومعوقات اقتصادية، وغيرها..

وتتمثل أهم ا**لمعوقات الشخصية** المتعلقة بالمتطوع فى : الجهل بأهمية، وأهداف العمل التطوعي، وعدم إجادة المتطوع للدور المطلوب منه؛ فقد يتباطئ المتطوع فى تحقيق المسؤوليات التي أسندت إليه في الوقت المحدد؛ لأن المتطوع يشعر بأنه

غير ملزم بأدائه في وقت محدد خلال العمل الرسمي. واهتمامه بالسعي وراء الرزق، وعدم وجود وقت كاف للتطوع، واستغلال مرونة التطوع إلى حد التسيب والاستهتار، وتعارض وقت المتطوع مع وقت العمل أو الدراسة؛ مما يفوت عليه فرصة الاشتراك في العمل التطوعي. فضلا عن سعى بعض المتطوعين إلى تحقيق مكاسب شخصية، وهو ما يتعارض مع طبيعة العمل التطوعي.

أما **المعوقات الإدارية** تتمثل فى : عدم وضع المتطوع في العمل المناسب لقدراته وميوله واستعداداته، وعدم تحديد دور واضح للمتطوع، وعدم إتاحة الفرصة له لاختيار ما يناسبه بحرية. بالإضافة إلى ضعف اللوائح والأنظمة الخاصة بالعمل التطوعي، وعدم توافر برامج خاصة لتدريب المتطوعين قبل تكليفهم بالعمل، وعدم وجود إدارة خاصة للمتطوعين تهتم بشؤونهم وتعينهم على الاختيار المناسب حسب رغبتهم، فضلا عن عدم مشاركة المتطوع في بناء التنظيمات والهياكل الإدارية ، وإرهاق كاهل المتطوع بالكثير من الأعمال الإدارية والفنية، والمحاباة في إسناد الأعمال، وتعيين العاملين من الأقارب من غير ذي الكفاءة.

وفيما يتعلق **بالمعوقات الاجتماعية والاقتصادية**، فإنها تتمثل فى: ضعف إلمام المجتمع بأهمية العمل التطوعي؛ فثقافة التطوع متدنية بشكل كبير في كثير من المجتمعات العربية. واعتقاد البعض أن التطوع مضيعة للوقت والجهد وغير مطلوب، وعدم بث روح التطوع بين أبناء المجتمع منذ الصغر، وعدم وجود لوائح وتنظيمات واضحة تنظم العمل التطوعي وتحميه، وعدم توفر المبالغ اللازمة للعمل التطوعي؛ مما قد يوقع بعض المنظمات التطوعية في فخ المنح، والمساعدات الأجنبية، فضلا عن تأثير التمويل على استقلالية المؤسسة التطوعية وحياديتها. كما أن فرض ضرائب ورسوم جمركية كبيرة على معدات وأجهزة، وآليات المنظمات والهيئات التطوعية قد يعوق العمل التطوعى.

وأخيرا مشكلة **عدم التوازن بين القطاع التطوعي والقطاع الحكومي**؛ حيث إن ازدهار القطاع التطوعي بدأ يقلص من الالتزام الحكومي في قطاع الخدمات. لكن هذا لا يعني أن تكون الأمور كذلك في جميع الخدمات؛ لذلك لابد أن يكون هناك توازنا بين القطاعيين، وألا تتخلى الحكومة عن مسئولياتها تجاه قطاعات

المجتمع المختلفة، واحتياجاتها، وعدم الاعتماد كلية على القطاع التطوعي في القيام بكل المهام، وتقديم كافة الخدمات؛ لأن له طاقة محدودة.

فمن أجل أن يكون هناك وعيا بأهمية استمرار العمل التطوعي في المجتمع يجب القيام بحملات إعلامية بأهمية العمل التطوعي، ودوره في بناء المجتمعات المدنية الحديثة، والسماح بإعلانات مجانية في وسائل الإعلام عن العمل التطوعي، أسوة بالدول المتقدمة، وفرض نسبة مئوية بسيطة غير الزكاة الواجبة على الشركات المحلية والأجنبية، ولاسيما البنوك؛ لدعم الأنشطة التطوعية اللاربحية وخدمة المجتمع المدني، وأن يتم تدريب الطلاب على ممارسة العمل التطوعي في المدارس والجامعات، وغرس ذلك في الناشئة واحتساب درجات للعمل التطوعي في المدارس للطالب أو للطالبة.

كما ينبغى الاهتمام بوضع قواعد وأنظمة محاسبية دقيقه وواضحة في قيودها للجمعيات الأهلية والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى؛ حتى تستطيع تنظيم أمورها المالية، وكذلك الاهتمام بوضع لائحة تبين حقوق المتطوع وواجباته، والتوسع بالعمل التطوعي بإنشاء جمعيات أهلية ومنظمات مجتمع مدنى، ووجوب استمرار الدعم المادي للجمعيات من الحكومة والأفراد سواء أكان للجمعيات الموجودة أو التي استحدثت.

إن الأنشطة التطوعية من أهم معالم التنمية الاجتماعية؛ لأن نمو حركتها واتساع قاعدتها، واشتراك أعداد كبيرة من الأفراد فيها يعد دلالة أكيدة على أن المجتمع يستطيع أن يبني طاقة ذاتية قادرة على النهوض به، ويستطيع صنع التقدم فوق أرضه، ويدفع المخاطر التي قد يتعرض لها.

وختاما، الأمر يتطلب تنظيم العمل التطوعى لصالح الهيئات التى تقدم الخدمة والمستفيد منها، فالهيئات الأولى مثل المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية، التى يظهر جل عملها فى تنظيم الجماهير، خاصة المتطوعين لإنجاز مهام معينة، لتحقيق التنمية المستدامة. والمستفيدين وهم غالبا الهيئات الحكومية، التى تدعم أهمية وقيمة العمل التطوعى عند أفراد المجتمع، وخاصة الشباب، وتعمل على نشر ثقافة وقيم العمل التطوعى، وهنا يأتى دور المدرسة والجامعة

كمؤسسات تربوية رسمية تدعم نشر تلك القيم من جهة، وتخطط لاحتياجات المجتمع سواء المحلى أو العالمى فى مختلف المجالات من جهة أخرى.

المراجـــع

أحمد، نبيل إبراهيم(٢٠٠٢): أساسيات خدمة الجماعة، مكتبه زهراء الشروق.

زايد، أحمد (٢٠١٠): المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظري. المؤتمر السنوي الحادي عشر – المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦–١٩ مايو ٢٠٠٩، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

السكرى، احمد شفيق (٢٠٠٠): قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

خاطر، احمد مصطفى (١٩٩٧): طريقه الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية.

ابو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٠): ممارسه طريقه تنظيم المجتمع فى إحدى الجمعيات الأهلية، المؤتمر العلمى الثالث عشر، كليه الخدمة الاجتماعية، جامعه حلوان.

أبو النصر، مدحت محمد(٢٠٠٧): إدارة منظمات المجتمع المدنى، إيتراك للنشر والتوزيع.

صادق، محمد نبيل(٢٠٠٠): طريقه تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية. دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة.

حسانين، (١٩٩٢): طريقه الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع،ط٦، الانجلو المصرية، القاهرة.

خميس، إسلام الششتاوي(٢٠٠٩): استراتيجية مقترحة لتطوير الدور التربوي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الطفولة المبكرة، رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم أصول التربية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

يسين، السيد(١٩٩٧): نحو ميثاق شرف أخلاقى للعمل الأهلى العربى، المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة.

الكسادى،عادل احمد. سليم، احمد عبد الحميد(٢٠١٢): العمل التطوعى والرعاية الاجتماعية فى اليمن، بحوث ودراسات، شئون اجتماعية، عدد١١٥،السنة ٢٩.

عصر، سامى(١٩٩٥): قضايا التطوع ونظام العمل بالجمعيات، ورقه عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربي، القاهرة.

شاو، وليام هـ. (٢٠٠٥): أخلاقيات منظمات الأعمال. ترجمة: عبد الحكم أحمد الخزامي. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

كمال، احمد(٢٠١٠): المسئولية الاجتماعية لجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين دراسة حالة على جمعيتي مستثمري مدينة السادس من أكتوبر ومستثمري العبور. المؤتمر السنوي الحادي عشر – المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦–١٩ مايو ٢٠٠٩، المجلد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة

محمود، سمير عبد الغني(٢٠٠٨): المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٤٩. يونيو.

نصار، هبة(٢٠٠٧): المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر – بحث ميداني استطلاعي. كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، ع ٢٣٨، يوليو.

العناني، حنان عبد الحميد(٢٠٠٩): فاعلية برنامج تدريبي مقترح في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أطفال الروضة. مجلة الطفولة العربية، ع٤١، مج١١، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت، ديسمبر.

فايد، سوسن(٢٠٠٩): الأمن النفسي للمواطن المصري مسئولية اجتماعية: دراسة استطلاعية على عينة من جمهور النوادي الاجتماعية. المؤتمر السنوي الحادي عشر – المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦–١٩ مايو المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة .

عبد العزيز، سامي(٢٠١٠): المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص. المؤتمر السنوي الحادي عشر – المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦–١٩ مايو ٢٠٠٩، المجلد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

بسطامي، محمود(٢٠١٠): الوعي القانوني والمواطنة الفاعلة في مصر في إطار المسئولية الاجتماعية. المؤتمر السنوي الحادي عشر – المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦–١٩ مايو ٢٠٠٩، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

محمد، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٨): الجمعيات الأهلية النسائية قضايا ومشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

UK Cabinet Office (2007). The Future Role of the Third Sector in Social and Economic Regeneration: Final Report. http://www.official-documents.gov.uk/document/cm71/7189/7189.pdf